مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية
Journal homepage:
http://scientific-journal.sustech.edu/

تحديد مدى توافر متطلبات التعليم العالي لتفعيل الائتمان الايجاري في العراق

" دراسة استطلاعية"

عماد عاشور محمد و إبراهيم فضل المولى البشير
العـــــراق – بغداد
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية الدراسات التجارية

المستخلص :

تهدف هذه الدراسة لوضع إطار معرفي ومفاهيمي لموضوع الائتمان الايجاري واغناء القارئ والمستفيد بالمعلومات الوافية عنه وتقليص الفجوات المعرفية للمهتمين به من خلال قياس مدى ما هو متوفر وغير متوفر من المتطلبات الأساسية الخاصة بالتعليم العالي لتفعيله في البيئة العراقية مع تحديد المتغيرات الرئيسة المؤثرة بصورة مباشرة على موضوع الدراسة .إذ تم استخدام أسلوب الدراسة الاستطلاعية من خلال توزيع استمارة استبيان على عدد من المختصين بمجال التعليم العالي العراقيين ذوي العلاقة بمجال الدراسة . توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن الائتمان الايجاري يعود بالنفع على جميع الأطراف ذات العلاقة من المورد إلى المؤجر والمستأجر ولكن مع وجود المتطلبات اللازمة لتفعيله. أوصت الدراسة بضرورة تشجيع الاهتمام بنشاط الائتمان الايجاري في العراق عن طريق تحقيق المتطلبات اللازمة لتوفير البيئة المناسبة لتفعيله.

ABSTRACT:

This study aimed at establishing a knowledge and conceptual framework for the subject of rental credit, as well as enriching the reader and the beneficiary with adequate information about it to reduce the cognitive gaps of those interested in this issue by measuring the extent of available and unavailable basic requirements of higher education to activate it in the Iraqi environment, while identifying the main variables that directly affect the study subject. The survey method was adopted via submitting a questionnaire for a number of specialists in the field of higher education in Iraq, who are related to the field of study. The study most significant results include: rental credit is beneficial to all parties involved in the relationship from supplier to the leaser and the tenant but with the existence of necessary requirements to activate it. The study recommends the necessity to encourage paying due attention to the activity of rental credit in Iraq by achieving the necessary requirements to provide the appropriate environment to activate it.

الكلمات المفتاحية : الائتمان ، التأجير ، متطلبات التعليم العالي ، جمهورية العراق .

المقدمة :

يجمع خبراء التمويل والاستثمار على أنّ الائتمان الايجاري يعّد حجر الزاوية لتحقيق التنمية الاقتصادية . مشيرين إلى أن هذا النوع من التمويل يعد أبرز ما ابتدعه الفكر الاقتصادي والمالي بوصفه صيغة تمويلية جديدة أكثر استجابة للاحتياجات التمويلية للوحدات الاقتصادية لتتوسع في إنتاجها أو تشغيلها من دون إضافة أعباء جديدة إلى المشروع . وقد أصبح الائتمان الايجاري ذروة التطور القانوني للصيغ التمويلية التي تحقق للمشروع الاقتصادي إمكانية الحصول على الأصول الرأسمالية ،

من دون أن يضطر إلى أداء كامل القيمة أو التكلفة اللازمة لذلك، فضلا عن أن الائتمان الايجاري يحقق مزايا لعدة أطراف أولهم المؤسسة الممولة إذ تحقق عائداً مضموناً من خلال تدفقات نقدية أسرع من التدفقات النقدية التي ترد عن طريق القروض التقليدية التي تقدمها وكذلك فان هذه العملية تقلل من فرص تعرضها إلى مخاطر ائتمانية أو مخاطر السوق ، أما من ناحية المستأجر فان الائتمان الايجاري يسمح له باستعمال أصل دون دفع قيمة مرتفعة أو دون المشاركة من جانبه في تمويل استثماراته بنسبة 100% و هذا ما لا توّفره له الوسائل الأخرى بشكل يساعد هذه المؤسسات على عدم تأجيل استثماراتها والتوسع في نشاطها ،أما بالنسبة للمورد أو المنتج فان الائتمان الايجاري يعد أداة لزيادة المبيعات وخلق أسواق ومنافذ جديدة فضلا عن أن المورد يضمن دفع سريع لثمن الأصل المشترى من طرف المؤجر .

مشكلة الدراسة :

على الرغم مما تشير إليه الأدبيات المالية والمصرفية على وجه الخصوص من أهمية الائتمان الايجاري كأداة تمويلية حديثة والدور الذي يؤديه على مستوى المصارف أو على مستوى التمويل على المستوى العالمي والعربي ، ألا أنه في العراق يفتقر إلى الاهتمام . وللإجابة على هذه الإشكالية بجوانبها تم صياغة السؤال الرئيس التالي : ما مدى توفر متطلبات التعليم العالي لتفعيل الائتمان الايجاري في العراق .

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة الأهداف التالية .

1- البحث في مدى توفر متطلبات التعليم العالي لتفعيل الائتمان الايجاري في العراق ، وبالتالي تحديد الفجوة بين ما هو مطلوب وما هو متوفر.

2- لعل هذه الدراسة تساهم أيضاً في التأسيس لدراسات أخرى مكملة للموضوع نفسه مستقبلا ، وتضيف إلى المكتبة العربية عموماً والعراقية خصوصاً مصدرا في هذا المجال .

أهمية الدراسة :

تكتسب الدراسة أهميتها على النحو الأتي :

الأهمية العلمية :

- سد النقص في الدراسات السابقة التي لم تركز على ماهية المتطلبات اللازمة لتفعيل الائتمان الايجاري في بيئة الأعمال العراقية .
- المساهمة في إفادة الباحثين وإمكانية الاستفادة من معلومات الدراسة في تناول جوانب وموضوعات أخرى تفيد في عمليات الائتمان الايجاري وتنبيههم لإجراء المزيد من البحوث حول هذا الموضوع .
- إثراء المكتبة العلمية بمواضيع تمويلية لم تحظَ بالاهتمام الكافي في بيئة الأعمال العراقية .
- التعرف على الجوانب الايجابية لتطبيق الائتمان الايجاري ودوره في توفير التمويل اللازم للمشروعات الاقتصادية .

الأهمية التطبيقية :

- تحديد متطلبات التعليم العالي اللازمة لتفعيل الائتمان الايجاري في بيئة الأعمال العراقية .
- يمكن أن تظهر أهمية هذا البحث من خلال خصوصية الوسائل والأساليب المعتمدة فيها من جمع المعلومات أو في تحليلها ، فضلاً انه على حد المسح الذي أجراه الباحثان فان هذا الموضوع بشقيه النظري والتطبيقي لم يتناول على مستوى

الدراسات العراقية بشكل خاص ، لذا تتسم هذه الدراسة بأهمية كبيرة كونها أولى الدراسات العراقية التي تناولت موضوع متطلبات تفعيل الائتمان الايجاري.

فرضية الدراسة :

تأسست هذه الدراسة على الفرضية التالية .

"تتوفر في العراق متطلبات التعليم العالي لتفعيل الائتمان الايجاري ".

حدود الدراسة :

تحددت هذه الدراسة من خلال الحدود التالية .

الحدود المكانية : المعاهد والجامعات العراقية (كليات الإدارة والاقتصاد والقانون والمعاهد الإدارية).

الحدود الزمنية : تمثلت الحدود الزمنية لهذه الدراسة في الفترة التي قام فيها الباحثان بتوزيع الاستبانات واسترجاعها وتحليلها ، وهي الفترة الممتدة من 2017/12/1م إلى 2018/7/1م .

الحدود البشريةْ :عينة قصدية مكونة من (130) مختصا في مجال التعليم العالي في العراق .

منهج الدراسة :

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، إذ تم جمع البيانات الأولية من عدد من المختصين في المعاهد والجامعات العراقية والعاملين في مجال التعليم العالي ذات العلاقة بموضوع الدراسة عن طريق الاستبانة ، ثم قام الباحثان بترميز أسئلة الاستبانة ومن ثم تفريغ البيانات التي تم جمعها من خلال الاستبانات وذلك باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) ومن ثم تحليلها من خلال مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات ونوع متغيرات الدراسة .

الدراسات السابقة :

دراسة : جعفر كاظم الموزاني ، (2001م) :

تناولت الدارسة الائتمان الايجاري من الناحية القانونية كأداة قانونية هامة للائتمان تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ،وأكد الباحث على ضرورة تدخل المشرع العراقي لتنظيم هذا العقد بقانون خاص على غرار ما فعلته معظم التشريعات المقارنة التي أدركت أهمية إدخال نشاط الائتمان الايجاري في نظامها القانوني . ويرى الباحث أن إدخال هذا النشاط في العراق سيضيف إلى الطاقات الائتمانية الموجهة إلى مجالات الإنتاج إضافة جديدة ، وذلك بإيجاد نوع من المؤسسات المتخصصة في تمويل المشاريع الإنتاجية بما تحتاج إليه من أجهزة ومعدات متطورة لازمة لمباشرة نشاطها ، مما يؤدي بالنتيجة إلى تحسين كفاءة هذه المشاريع ورفع مستواها .

وأوصت الدراسة بضرورة تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على استثمار أموالهم في نشاط الائتمان الايجاري بما يتلاءم وتنمية هذا النشاط في القطر من خلال منح الشركات التي تمارس نشاط الائتمان الايجاري بعض التسهيلات في مجال الاستيراد بالنسبة لما تستورده من أجهزة ومعدات بقصد تأجيرها بموجب عقد ائتمان ايجاري للمشاريع الإنتاجية فضلا عن منح بعض الامتيازات الضريبية لإطراف العلاقة القانونية للائتمان الايجاري .

دراسة :Severin & Deghaye (2007) :

تهدف الدراسة إلى التعرف على محددات اختيار الائتمان الإيجاري مقابل اختيار القروض المصرفية في فرنسا .تضمنت عينة الدراسة (11233) شركة من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، إذ تم تجميع بياناتها اللازمة وبناء نموذج لتحليل الانحدار

وتحليلها .وأشارت الدراسة إلى وجود علاقة قوية وكبيرة بين الائتمان المصرفي واستخدام الائتمان ألإيجاري ، فضلا إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم تفضل استخدام الائتمان ألإيجاري نظرا لصغر حجمها ، بهدف تجنب احتمال الفشل .

دراسة :Salam: (2013) :

هدفت هذه الدراسة إلى بيان اثر الائتمان الايجاري على أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في بنغلاديش، وتكونت عينة الدراسة من (53) مشروعاً منها (30) مشروعاً صغيرة الحجم و (23) مشروعاً متوسطة الحجم في بنغلاديش ، وتم تصميم استبانه وتوزيعها على أصحاب المشاريع بغرض جمع البيانات اللازمة والتي تفيد أغراض الدراسة، فضلا عن دراسة التقارير السنوية للمشروعات للعام 2012 .وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود اثر ايجابي ذو دلالة إحصائية للائتمان الايجاري على ربحية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في بنغلادش . وأظهرت الدراسة أن أداء المشروعات يعتمد على أنشطة تمويل الائتمان الايجاري ، مما يدل على ذلك أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في بنغلاديش ينبغي أن تشارك على الدوام في ممارسات التمويل الخاصة بعقود الائتمان الايجاري لأنها اثرت تأثيراً كبيراً في تحسين أدائها المالي .

مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة :

- تعتبر الدراسة التطبيقية الأولى من نوعها في التطرق إلى متطلبات التعليم العالي الضرورية الواجب توافرها لغرض تفعيل الائتمان الايجاري في العراق .
- استعمال مقياس مختلف في قياس الاستبانة ، افتقرت إليه الدراسات السابقة في هذا الموضوع من خلال استخدام التحليل العاملي ، وبذلك تجاوزت الدراسة في فلسفتها ومنطق قياسها المآخذ التي عانت منها المقاييس التقليدية المعروفة على مستوى الأدبيات .

الائتمان الايجاري:

تعريف الائتمان الايجاري :

عرف الائتمان الايجاري بأنه "عقد يلتزم بمقتضاه المؤجر بان يؤجر إلى المستأجر ، لمدة محددة ، منقولات مملوكة له أو تلقاها من المورد ، أو عقارات أو منشات يقيمها على نفقته بقصد تأجيرها للمستأجر ، مقابل قيمة ايجارية محددة ، على أن يكون للمستأجر الحق في اختيار شراء المال المؤجر كله أو بعضه في الموعد وبالثمن المحدد في العقد ، والذي يراعى في تحديده مبالغ الأجرة التي أداها خلال مدة العقد ، أو رده إلى المؤجر أو تجديد العقد في حالة عدم اختياره شراء المال المؤجر ، كل ذلك ولو كانت ملكية المال المؤجر قد آلت من المؤجر إلى المستأجر بموجب عقد يتوقف نفاذه على إبرام عقد الائتمان الايجاري" . (مجاهد، 1999م ، ص37) . والائتمان الايجاري يقابل باللغة الانكليزية (Leasing) و باللغة الفرنسية (Crédit Bail) والذي يعرف كذلك بالتأجير التمويلي أو التمويل التاجيري مع أن البعض يرى أن مصطلح الائتمان الايجاري أكثر انضباطاً من مصطلح التأجير التمويلي ، إذ أن جوهر العملية يتمثل في منح الائتمان الذي يأخذ من الوجهة القانونية شكل الإيجار ، وليس إيجار تصيغ عليه بعض سمات عمليات منح الائتمان ، ويبدو الاختلاف جلياً من زاوية تحديد مدى خضوع عمليات التأجير التمويلي للقواعد المنظمة للأنشطة الائتمانية (دويدار ، 2002م ، ص13) .

مزايا الائتمان الايجاري :

يحقق الائتمان الايجاري مزايا متعددة لكلّ أطراف عملية الائتمان (المستأجر ، والمؤجر ، والمورد) وللاقتصاد الوطني .

مزايا للمستأجر :

عند قيام الشركة بتأجير الأصل بدلاً من شرائه ، فإنها بذلك تحقق المزايا الآتية : (مطاوع ، 2001م ، ص 363)

- توفير النقدية : من المسلم به هو قيام الشركة بتأجير الأصل والاستغناء عن شرائه سوف يساعدها على تجنب إنفاق مبالغ باهظة ، كان من الواجب دفعها عند شراء الأصل .
- توفير درجة عالية من المرونة لإدارة الشركة : إنّ تأجير الأصل يوفر لإدارة الشركة درجة عالية من المرونة ، إذ إنّ عملية التأجير لا يحتاج إلى الإجراءات المطولة الواجب اتخاذها من اجل إتمام عملية شراء الأصل ،وتشمل هذه المرونة أيضا وفرة عدد مالكي الأصول الذين يرغبون في تأجيرها ولاسيما في السنوات الأخيرة .

مزايا للمؤجر :

- الاستفادة من الفوائد الضريبية الواضحة التي تتمثل في الامتلاك السريع للاستثمار المؤجر ، مما يؤدي ذلك إلى تخفيض الأعباء الضريبية على الأرباح .
- صيانة وتامين الاستثمار(الأصل) تكون على المستأجر، وهذا يقي المؤجر من مخاطر السوق.ومن ثم يستفيد المؤجر من صيانة وتامين الاستثمار لأنه بمثابة ضمان استرجاع الاستثمار (الأصل) بحالة جيدة .
- عندما يقرر المستأجر شراء الأصل في نهاية مدة العقد ، فانه يتحمل انخفاض القيمة بفعل التقادم فضلا عن تحمله المخاطر التكنولوجية وهذا على عكس المؤجر الذي يتجنب هذه المخاطر .

مزايا الائتمان الايجاري للمورد:

في إطار التعامل بهذا النوع من التمويل مع مشروعات الائتمان الايجاري يتمتع المورّد ببعض الفوائد التي تسمح له ببيع معداته وأجهزته وهذا غير مطلوب من مستعملين آخرين بسبب تكلّفتها المرتفعة أو لصعوبة تجديدها . فيستفيد المورّد بتعامله مع المشروعات المؤجرة بما يأتي (مصطفى،2005م ، ص11) :

- الاستلام الفوري لقيمة الأصل المباع ، مما يبعده عن مخاطر عدم التسديد.
- إعادة توظيف المورد أمواله واستثمارها مادام الاستلام يكون فورياً لقيمة الأصل.
- تحسين مبيعات المورّد ونموها ومن ثم الرفع من رقم أعماله وهذا يولّد أسواق ومنافذ جديدة.

مزايا الائتمان الايجاري للاقتصاد الوطني :

يمكن إدراج مزايا الائتمان الايجاري على الاقتصاد الوطني على النحو الآتي(مصطفى ،2005م ، ص9) :

- إدخال أسلوب جديد من أساليب التمويل الذي يحل محل أشكال التمويل التقليدية أو مكملة لها كما يتيح فرصاً عديدة أمام المشروعات الاقتصادية لاستعمال أنواع التمويل الأكثر مرونة مع تبسيط إجراءاتها.
- تحسين ميزان المدفوعات في حال استعمال الائتمان الايجاري الأجنبي (من خارج الحدود) مما يساعد على تصدير الآلات والمعدات ودخول العملة الصعبة.
- استعمال الموجودات ليس من أجل الملكية وإنما من أجل تحقيق الربح مما يوجه الادخار إلى استثمار إنتاجي بدلاً من توجيهه نحو عمليات المضاربة.

عيوب الائتمان الايجاري:

على الرغم من تعدد المزايا الخاصة بالائتمان الايجاري إلا أنّ هناك تحفظات عديدة تحيط بالائتمان الايجاري من أهمها (بارود ، 2013م ، ص32) :

أ- عيوب للمستأجر :-

- قد ترغب الشركة المستأجرة في إدخال تحسينات فنية على الأصل المستأجر لمواكبة التطور الإنتاجي ولكن لا تستطيع تنفيذ ذلك بسبب عدم موافقة المالك المؤجر فضلا عن قيام المؤجر بفرض بعض القيود على المستأجر في استخدام الأصل مثل (تحديد عدد ساعات العمل على الأصل) (المحضار ، 2005م ، ص53).
- إذا تقادم الأصل فنياً بسبب التطورات التكنولوجية وأصبح غير مجدٍ استعماله اقتصادياً فان المستأجر لا يستطيع إلغاء العقد ويكون ملتزما بدفع باقي أقساط دفعات الإيجار السنوية خلال المدة المتبقية من فترة الاستئجار (بارود، 2011: ص45) .
- حرمان المستأجر من القيمة المتبقية للأصل في نهاية فترة التعاقد ، خاصة إذا كانت بعض الأصول غير قابلة للاهلاك (الاندثار) إذا كان العقد ينص على رد الأصل المستأجر إلى المؤجر (المحضار ، 2005م ، ص53) .

ب- عيوب للمؤجر :-

- إفلاس المستأجر وعدم الالتزام بالوفاء بالأقساط الإيجارية، أو التأخير عن المدة المحددة في العقد، فضلا عن عدم الحرص على صيانة الأصل والتأمين عليه، أو عدم إصلاحه، أو بيعه وعدم إرجاعه إلى المؤجر، خاصة في حالة عدم وجود خبرات فنية بكفاءة تشغيلية عالية.(المشوخي،2003م ، ص 51) .
- صعوبة تصريف الأصول في حالة إفلاس المستأجر ، خاصة بعض الأصول المتخصصة .
- صعوبة الإشراف على الأصول المستأجرة ، إضافة إلى صعوبة تصريف الأصول المتقادمة في حال نص العقد على ردها إلى المؤجر إلا انه يمكن للمؤجر تفادي هذا العيب بفرض أقساط محسوب فيها المدة المتبقية (الخردة للعين المؤجرة) .
- الحاجة إلى كادر متخصص في إعداد عقود التأجير ، وتقييم الأصول ، وتقدير الإقساط ، وتقدير الخردة ، ودراسة طلبات التمويل . (شمالي ، 2013م ،ص45)

التعليم العالي :

مفهوم التعليم والجامعة :

التعليم : هي عملية يتم من خلالها بناء الفرد ومحو الأمية في المجتمع وهو المحرك الأساس في تطور الحضارات ومحور قياس تطور ونماء المجتمع فتقيم تلك المجتمعات يتم من خلال نسبة المتعلمين فيها . أما الجامعة : لغوياً كلمة مشتقة عربية من كلمة الإجماع حول هدف واصطلاحاً هي مؤسسة للتعليم العالي والأبحاث وتمنح الشهادات أو الإجازات الأكاديمية للمتخرجين.(زاهي ،2008م، ص10) .

واقع قطاع التعليم العالي في العراق :

يتكون نظام التعليم العالي في العراق من المرحلة الجامعية التي تستغرق أربع سنوات للحصول على درجة البكالوريوس (عدا كلية الطب التي تستغرق ست سنوات ، والهندسة المعمارية خمس سنوات) . ويتكون العام الدراسي للتعليم العالي في العراق من 30 أسبوعاً يبدأ في الشهر العاشر (تشرين الأول / أكتوبر) وينتهي في الشهر السادس (حزيران / يونيو) ، وتنظم المواد الدراسية على شكل وحدات ، وتعطى لكل وحدة 25- 30 ساعة ، وطبيعة الدراسة في اغلبها نظرية مع وجود بعض الدروس العملية وتجري الامتحانات نهاية كل فصل .

المتطلبات الواجب توافرها لتفعيل الائتمان الايجاري (جواد ، 2010م،ص 268)

- متطلبات متعلقة بالكوادر التدريسية من حيث حجمها وكفاءتها المهنية .
- متطلبات مرتبطة بالمناهج الدراسية من حيث جودة مستواها ومحتوها ومدى ارتباطها بالواقع .
- متطلبات متعلقة بالإدارة الجامعية من حيث التزام القيادات بالجودة والعلاقات الإنسانية الجيدة .

- متطلبات مرتبطة بالإمكانيات المادية من حيث مرونة المبنى الجامعي وقدرته على تحقيق الأهداف واستفادة الطلبة من المكتبة والأجهزة وحجم الاعتماد المالي .
- متطلبات مرتبطة بالعلاقة بين الجامعة والمجتمع من مدى وفاء الجامعة باحتياجات المجتمع المحيط والمشاركة في حل المشاكل .

مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون المجتمع الأساسي للدراسة من العاملين في قطاع التعليم العالي العراقي في الإدارات المختصة . وتم اختيار مفردات عينة البحث بطريقة العينة (القصدية) وهي إحدى العينات غير الاحتمالية التي يختارها الباحث للحصول على أراء أو معلومات معينة لا يتم الحصول عليها إلا من تلك الفئة المقصودة ، تم توزيع (150) استبانة ، بحيث تم استرجاع (130) استبانة سليمة تم استخدامها في التحليل بيانها كالأتي :

جدول رقم (1) : عدد الاستبانات الموزعة والمعادة بعد تعبئتها

البيان	العدد	النسبة
استبانات تم إعادتها بعد تعبئتها كاملة	130	%87
استبانات لم يتم إعادتها	20	%13
إجمالي الاستبانات الموزعة	150	%100

المصدر : إعداد الباحثان

من الجدول أعلاه يتضح أن معدل الاستجابة بلغ 87% من الاستبانات الموزعة وان 13% من الاستبانات لم يتم إعادتها ، وهذا المعدل جيد جدا في الدراسات الميدانية .

أداة الدراسة :

من اجل الحصول على المعلومات والبيانات الأولية لهذه الدراسة قام الباحثان بتصميم استبانه لدراسة متطلبات التعليم العالي لتفعيل الائتمان الايجاري في العراق .

والاستبانة هي من الوسائل المعروفة لجمع المعلومات الميدانية وتتميز بإمكانية جمع المعلومات من مفردات متعددة من عينة الدراسة ، ويتم تحليلها للوصول للنتائج المحددة .

ولقد اتبع الباحثان خلال عملية بناء أداة البحث الخطوات الآتية :

1- الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة المتعلقة بمتطلبات الائتمان الايجاري ، وذلك للاستفادة منها في إعداد أداة جمع البيانات.

2- إعداد قائمة الاستبيان والتي تتألف من ثلاثة أقسام القسم الأول اشتمل على خطاب موجه للمستجيبين يبين هدف الدراسة وعنوانها.والقسم الثاني شمل البيانات الخاصة بأفراد عينة الدراسة والقسم الثالث وشمل متغيرات الدراسة الأساسية ويتم من خلالها التعرف على فرضية الدراسة ، ويشتمل هذا القسم من عدد (7) عبارات .

أسلوب المعالجة الإحصائية :

بداية لابد من الإشارة إلى أن الأستبانة قد اعتمدت على صيغة (تحديد مدى توافر متطلبات التعليم العالي لتفعيل الائتمان الايجاري في العراق) عند توجيه الأسئلة، وبالتالي وضعت إجاباتها على وفق المدى الممتد من(0 % إلى100%) وذلك لمنح المستجيبين الحرية الكافية في الإجابة وعدم حصرها بمقياس ثلاثي أو خماسي ، لذلك تم الاعتماد على المتوسط الحسابي لإجابات العينة للوصول إلى مدى توفر تلك المتطلبات ، وهنا لابد من الإشارة إلى أن الوسط الفرضي لهذا المدى هو 50 %

فضلا عن اعتماد الدراسة على الانحراف المعياري لقياس تشتت إجابات العينة ، ولذلك قسمت عينة الدراسة إلى مجموعتين في كل سؤال تضم الأولى الإجابات التي وضعت مدى يزيد على نسبة (50 %) فيما تضم الثانية الإجابات التي وضعت مدى يقل عن نسبة (50 %) للوقوف على اتجاه أغلبية العينة في مدى توفر متطلبات تفعيل الائتمان الايجاري في العراق.

وفي السعي نحو الوقوف على الأهمية النسبية لمتطلبات مجال الدراسة في المساهمة في نجاح تفعيل الائتمان الايجاري فقد اعتمدت الدراسة على التحليل العاملي في ذلك .

إذ في البداية قام الباحثان بترميز أسئلة الاستبانة ومن ثم تفريغ البيانات التي تم جمعها من خلال الاستبانات وذلك باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) Statistical Package for Social Sciences ومن ثم تحليلها من خلال مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات ونوع متغيرات الدراسة .

اختبارات الصدق والثبات:

أجريت على استمارة الاستبيان الاختبارات الآتية للتحقق من صدقها وثباتها وعلى النحو الأتي:

1- الصدق الظاهري لأداة الدراسة :

تم التحقق من مدى صدق أداة الدراسة ظاهرياً بعرضها على ثلاثة محكمين من ذوي الخبرة والمعرفة وذلك لإبداء آراءهم حيالها ، وفي ضوء ما تقدم من الأساتذة المحكمين الأفاضل من ملاحظات ، قام الباحثان بأجراء التعديلات التي اتفق عليها المحكمون بحذف بعض العبارات وتعديل أخرى وذلك لزيادة دقة ووضوح استبانة الدراسة وان تكون الأخيرة ملائمة لما وضعت لقياسه.

2- اختبار صدق المحتوى:

ويقصد به قدرة الاستبانة للتعبير عن الهدف الذي صممت من اجله . هناك عدة طرائق إحصائية لقياس صدق الاستبانة أهمها وأكثرها شيوعا ودقة هي طريقة المقارنة الطرفية ، وتتلخص فكرة هذه الطريقة بترتيب نتائج الاستبيان ترتيبا تصاعديا وتقسم إلى مجموعتين ويتم اختيار 27% من أعلى الدرجات كمجموعة أولى و 27% من اقل الدرجات كمجموعة ثانية ويتم الاحتساب بالصيغة الآتية :

اختبار t $$t = \frac{\bar{x}_1 - \bar{x}_2}{\sqrt{\frac{S_1^2}{n_1} + \frac{S_2^2}{n_2}}}$$

$\bar{x}_2 , \bar{x}_1$ هما متوسط المجموعة الأولى ومتوسط المجموعة الثانية

S_2^2 , S_1^2 هما تباين المجموعة الأولى وتباين المجموعة الثانية

فإذا تبين أن(n1+n2-2) المحسوبة مع القيمة الجدولية عند مستوى دلالة معين ودرجة حرية t ثم تقارن قيمة المحسوبة اكبر من الجدولية فهناك فروق بين المتوسطين ويكون الاستبيان صادقا في قياسه والعكس صحيح .

وبعد إجراء الاختبار وجد أن قيمة (t) المحسوبة اكبر من قيمة (t) الجدولية وهذا يؤكد صدق مقياس الاستبانة ويمكن بيان ذلك من خلال الجدول (2) .

جدول رقم (2) : نتائج صدق المحتوى

المحور	(t) المحسوبة	(t) الجدولية	النتيجة
متطلبات التعليم العالي	12.44	1.645	صدق مقياس الاستبانة

المصدر : إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي للدراسة الميدانية

3 – اختبار ثبات الاستبانة :

فيما يأتي يعرض الباحثان المرحلة الثانية من تقييم أدوات القياس والتي تقيس الاتساق والثبات الداخلي لمقاييس الدراسة والتي تم التوصل إليها بعد أجراء التحليل العاملي وذلك للتأكد من الاتساق الداخلي بين العبارات المختلفة لجميع متغيرات الدراسة . وقد تم إجراء اختبارات الثبات وذلك باستخدام معامل ألفا كرونباخ (بعد استبعاد العبارات ذات معامل الارتباط المنخفض وغير المعنوية).

جدول رقم (3) : نتائج اختبار الثبات والاعتمادية لعبارات متطلبات التعليم العالي

العبارات	ألفأ كرنباخ
مدى مقدرة المعاهد الإدارية على توفير كوادر متخصصة فنية في مجال تفعيل الأئتمان ألإيجاري	0.80
مدى مقدرة الجامعات العراقية / الدراسات الأولية على توفير كوادر متخصصة في مجال تفعيل الأئتمان ألإيجاري	0.86
مدى مقدرة الجامعات العراقية/ الدراسات العليا على توفير كوادر متخصصة في مجال تفعيل الأئتمان ألإيجاري	0.82
مدى مساهمة مناهج المعاهد الإدارية في نشر المعرفة عن الأئتمان ألإيجاري	0.79
مدى مساهمة مناهج الجامعات العراقية / الدراسات الأولية في نشر المعرفة عن الأئتمان ألإيجاري	0.81
مدى مساهمة مناهج الجامعات العراقية / الدراسات العليا في نشر المعرفة عن الأئتمان ألإيجاري	0.85
7/ مدى مقدرة دور الكتب في البيئة العراقية على تطوير معرفة المستفيد بأهمية ومزايا تفعيل وتطبيق الائتمان الايجاري	0.78
إجمالي العبارات	0.89

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج الدراسة الميدانية

من الجدول (3) يتبين من نتائج اختبار الثبات أن قيم ألفا كرونباخ لجميع العبارات أكبر من (60%) وتعنى هذه القيم توافر الثبات الداخلي لجميع العبارات سواء كان ذلك لكل عبارة على حدا أو على مستوى جميع عبارات المقياس إذ بلغت قيمة ألفا كرونباخ للمقياس الكلي (0.89) وهو ثبات مرتفع" ، ومن ثم يمكن القول بان المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة لقياس عبارات متطلبات التعليم العالي تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها.

التحليل الوصفي للبيانات الديمغرافية لعينة الدراسة :

1–النوع :

توزع أفراد العينة بين (81) من الذكور وهم يشكلون نسبة 62 % من أفراد العينة ، بينما كان عدد الإناث (49) امرأة يشكلن نسبة (38 %) من أفراد العينة ، هذا يعني أن الذكور هم يشكلون النسبة الأعلى في عينة الدراسة .

جدول رقم(4) : توزيع العينة حسب النوع

الجنس	العدد	النسبة %
ذكور	81	62
إناث	49	38
المجموع	130	100

المصدر : إعداد الباحثان من نتائج الاستبيان

اعمار أفراد عينة الدراسة اغلبهم تقع أعمارهم ضمن الفئة الثانية (31– 40) سنة بنسبة شغلهم 37% ، تليها الفئة الثالثة بنسبة 22% للذين تتراوح أعمارهم بين (41– 50) سنة ، ونرى أن ذلك قد يعود إلى مناصب تحتاج خبرة طويلة في مجال العمل . أمّا المرتبة الثالثة شغلتها الفئة العمرية (21–30) سنة بنسبة 16% ، فيما احتلت الفئة الخامسة (61 فأكثر) المرتبة الرابعة بنسبة 13 % ، وأخيرا وفي المرتبة الخامسة الفئة العمرية (51– 60) سنة بنسبة 12% ، ومما سبق نرى أن اغلب أفراد العينة من الأعمار الكبيرة حرصا من الباحثين في اختيارهم ليشكلوا عينة الدراسة بافتراض أن ذوي الأعمار الكبيرة هم الأكثر خبرة ودراية في مجال الدراسة .

جدول رقم (5) : توزيع العينة حسب العمر

ت	الفئة العمرية	العدد	النسبة %
1	30 – 21	20	16
2	40 – 31	48	37
3	50 – 41	29	22
4	60 – 51	16	12
5	61 فأكثر	17	13
	المجموع	130	100

المصدر : إعداد الباحثان من نتائج الاستبيان

2–المؤهل العلمي:

جميع أفراد العينة هم من حملة شهادات التعليم العالي إذ كان اغلبهم بعدد(56) فردا يحملون شهادة البكالوريوس لتشكل هذه الفئة نسبة (43%) من أفراد العينة ، فيما جاءت البقية من العينة ممن يحملون شهادة عليا بين الدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه ومجموعهم (70) يشكلون نسبة (54%) من أفراد العينة ونرى أنها نسبة كبيرة اكبر من نصف عينة الدراسة وهذا يؤكد الاختيار القصدي الذي اعتمدته الدراسة في التوجه إلى حملة التعليم العالي ممن يمتلكون المعرفة في مجال الدراسة.

جدول رقم (6) : توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

ت	التحصيل العلمي	العدد	النسبة %
1	ثانوي	0	0
2	دبلوم	4	3
3	بكالوريوس	56	43
4	دبلوم عالي	10	8
5	ماجستير	32	25
6	دكتوراه	28	21

المجموع	130	100

المصدر : إعداد الباحثان من نتائج الاستبيان

3-المسمي الوظيفي:

أما بخصوص توزيع العينة بحسب المسمي الوظيفي فتشير إلى وجود ثمانية اختصاصات رئيسة وغالبيتها العظمى تقترب من طبيعة عمل الائتمان الايجاري ، إذ كان تخصص أدارة المصارف هو اكبر الفئات عددا(36) فردا يشكلون نسبة (28%) من مجموع أفراد العينة ، يليه أدارة الأعمال ثم المحاسبة ثم الاقتصاد فيما تأتي الفئة الأقل عددا هي فئة الإحصاء .

جدول رقم (7) : توزيع العينة حسب المسمي الوظيفي

الاختصاص	العدد	النسبة %
محاسبة	23	18
قانون	10	8
إحصاء	2	1
أدارة أعمال	30	23
أدارة مصارف	36	28
اقتصاد	20	15
تامين	4	3
هندسة حاسبات	5	4
المجموع	130	100

المصدر : إعداد الباحثان من نتائج الاستبيان

4- الخبرات العملية :

إن مدة الخدمة في المنظمة الحالية تعد مؤشرا على الخبرة في مجال العمل ، إذ بلغت أعلى نسبة 34% تمثل من يمتلكون الخبرة الوظيفية التي تتراوح بين (6-10) سنة ، وبلغت النسبة 24% ممن يمتلكون الخبرة الوظيفية التي تتراوح بين 1-5 سنة ، ونسبة 20% لمن يمتلكون الخبرة الوظيفية التي تتراوح بين 11-15 سنة ، ونسبة 10% لمن يمتلكون الخبرة الوظيفية للذين كانت مدة خدمتهم بين 16-20 سنة ، فيما كانت اقل نسبة 4% لمن يمتلك الخبرة الوظيفية التي تتراوح بين 21-25 سنة .

جدول رقم (8) : توزيع العينة حسب الخبرات العملية

ت	مدة الخدمة الكلية	العدد	النسبة %
1	5- 1	31	24
2	10-6	44	34
3	15-11	26	20
4	20-16	13	10
5	25-21	5	4
6	26 فأكثر	11	8
	المجموع	130	100

المصدر : إعداد الباحثان من نتائج الاستبيان

عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية :

تم في هذا المحور إيجاد المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للأسئلة الخاصة بمدى توفر متطلبات التعليم العالي لتفعيل الائتمان الايجاري ، فضلا عن بيان اتجاهات العينة ، إذ قسمت عينة الدراسة إلى مجموعتين في كل سؤال تضم الأولى الإجابات التي وضعت مدى يزيد على نسبة (% 50)، وفيما تضم الثانية الإجابات التي وضعت مدى يقل عن نسبة (50 %) للوقوف على اتجاه أغلبية العينة في مدى توفر المتطلبات .

جدول رقم (9) : مدى توافر متطلبات التعليم العالي

ت	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	50فاكثر		اقل من 50	
				عدد	%	عدد	%
1	المعاهد الإدارية – كوادر	59.5	20.40	106	82	24	18
2	الدراسات الأولية– كوادر	61.5	20.57	101	78	29	22
3	الدراسات العليا – كوادر	65.9	21.69	102	78	28	22
4	المعاهد الإدارية – مناهج	61.5	22.26	100	77	30	23
5	الدراسات الأولية– مناهج	59.8	23.20	87	67	43	33
6	الدراسات العليا– مناهج	63.5	22.90	95	73	35	27
7	معارض الكتب	56.2	21.49	92	71	38	29
	المجموع	60.8	21.79				

المصدر : إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي للدراسة الميدانية

المعاهد الإدارية – كوادر :

عند الاستفسار من عينة الدراسة حول مدى مقدرة المعاهد الإدارية على توفير كوادر متخصصة في مجال تفعيل الائتمان الايجاري ، كانت إجابات المختصين (العينة) تشير إلى متوسط نسبته (60%) وبانحراف معياري (20%) وهي نسبة جيدة نسبيا مشيرا إلى اتفاق مناسب وغير مشتت في هذا المجال . يتأكد هذا الكلام من جهة أخرى ، فقد توزعت إجابات العينة بين (106) إجابة كانت تشير إلى مدى مقدرتها بحدود تزيد عن (50%) وهم يشكلون نسبة (82%) من حجم العينة بينما أجاب الباقون (24) إجابة والذين يشكلون نسبة (18%) من حجم العينة أجابوا حول مقدرتها بحدود تقل عن نسبة (50%) .

الدراسات الأولية– كوادر:

وبخصوص مقدرة الجامعات العراقية – الدراسات الأولية على توفير كوادر متخصصة في مجال الائتمان الايجاري ، كانت إجابات المختصين (العينة) تشير إلى متوسط نسبته (62%) وبانحراف معياري (21%) مشيرا إلى اتفاق مناسب وغير مشتت في هذا المجال . يتأكد هذا الكلام من جهة أخرى ، فقد توزعت إجابات العينة بين (101) إجابة كانت تشير إلى مدى مقدرتها بحدود تزيد عن (50%) وهم يشكلون نسبة (78%) من حجم العينة بينما أجاب الباقون (29) إجابة والذين يشكلون نسبة (21%) من حجم العينة أجابوا حول مقدرتها بحدود تقل عن نسبة (50%) .

الدراسات العليا – كوادر:

أما بخصوص مدى مقدرة الجامعات العراقية – الدراسات العليا على توفير كوادر متخصصة في مجال الائتمان الايجاري ، كانت إجابات المختصين (العينة) تشير إلى متوسط نسبته (66%) وبانحراف معياري (22%) مشيرا إلى اتفاق مناسب وغير مشتت في هذا المجال . يتأكد هذا الكلام من جهة أخرى فقد توزعت إجابات العينة بين (102) إجابة كانت تشير إلى

مدى مقدرتها بحدود تزيد عن (50%) وهم يشكلون نسبة (78%) من حجم العينة بينما أجاب الباقون (28) إجابة والذين يشكلون نسبة (22%) من حجم العينة أجابوا حول مقدرتها بحدود تقل عن نسبة (50%) .

المعاهد الإدارية – مناهج :

وفيما يخص مساهمة مناهج المعاهد الإدارية في نشر المعرفة عن الائتمان الايجاري ، كانت إجابات المختصين (العينة) تشير إلى متوسط نسبته (62%) وبانحراف معياري (22%) مشيرا إلى اتفاق مناسب وغير مشتت في هذا المجال . يتأكد هذا الكلام من جهة أخرى فقد توزعت إجابات العينة بين (100) إجابة كانت تشير إلى مدى مقدرتها بحدود تزيد عن (50%) وهم يشكلون نسبة (77%) من حجم العينة بينما أجاب الباقون (30) إجابة والذين يشكلون نسبة (23%) من حجم العينة أجابوا حول مقدرتها بحدود تقل عن نسبة (50%) .

الدراسات الأولية– مناهج :

وعن مدى مساهمة مناهج الجامعات العراقية – الدراسات الأولية في نشر المعرفة عن الائتمان الايجاري ، كانت إجاباتهم تشير إلى متوسط نسبته (60%) وبانحراف معياري (23%) من جهة أخرى فقد توزعت إجابات العينة بين (87) إجابة كانت تشير إلى مدى مقدرتها بحدود تزيد عن (50%) وهم يشكلون نسبة (67%) من حجم العينة بينما أجاب الباقون (43) إجابة والذين يشكلون نسبة (33%) من حجم العينة أجابوا حول مقدرتها بحدود تقل عن نسبة (50%) .

الدراسات العليا– مناهج :

وفيما يتعلق بمدى مساهمة مناهج الجامعات العراقية – الدراسات العليا في نشر المعرفة عن الائتمان الايجاري ، كانت إجاباتهم تشير إلى متوسط نسبته (64%) وبانحراف معياري (23%) من جهة أخرى فقد توزعت إجابات العينة بين (95) إجابة كانت تشير إلى مدى مقدرتها بحدود تزيد عن (50%) وهم يشكلون نسبة (73%) من حجم العينة بينما أجاب الباقون (35) إجابة والذين يشكلون نسبة (27%) من حجم العينة أجابوا حول مقدرتها بحدود تقل عن نسبة (50%) .

معارض الكتب:

وأخيرا فيما يتعلق بمدى مقدرة دار الكتب في البيئة العراقية على تطوير معرفة المستفيد بأهمية ومزايا الائتمان الايجاري ، كانت إجاباتهم تشير إلى متوسط نسبته (56%) وبانحراف معياري (21%) من جهة أخرى فقد توزعت إجابات العينة بين (92) إجابة كانت تشير إلى مدى مقدرتها بحدود تزيد عن (50%) وهم يشكلون نسبة (71%) من حجم العينة بينما أجاب الباقون (38) إجابة والذين يشكلون نسبة (29%) من حجم العينة أجابوا حول مقدرتها بحدود تقل عن نسبة (50%) .

مجمل متطلبات التعليم العالي:

و بخصوص مجمل متطلبات التعليم العالي يشير الجدول (9) إلى مدى توافر متطلبات التعليم العالي مجتمعة في المؤسسات العراقية ذات العلاقة من وجهة نظر عينة الدراسة كان يتراوح ما بين نسبته (56%) كحد أدنى في محور (معارض الكتب) ونسبة (66%) كحد أعلى في محور (الدراسات العليا– كوادر) وبمتوسط نسبته (61%) للمتطلبات مجتمعة وانحراف معياري (22%) ، ونرى أن هذه النسبة جيدة فهي تزيد عن المتوسط الفرضي والبالغ نسبته (50%) .

اختبار الفرضية القائلة (تتوفر في العراق متطلبات التعليم العالي لتفعيل الائتمان الايجاري) :

بلغت قيمة الوسط الحسابي (61) وهي اكبر من الوسط الفرضي والبالغ (50) وهذا يعني أن المعنوية لصالح الوسط الحسابي وبالتالي هذا يؤكد صحة الفرضية القائلة تتوفر في العراق متطلبات التعليم العالي لتفعيل الائتمان الايجاري ، من

جانب أخر بلغت القيمة التائية المحسوبة (37.030) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.01) ودرجة حرية (129) والبالغة (2.33) وهذا يعني بان هناك فروقات ذات دلالة معنوية لمحور التعليم العالي .

التحليل العاملي لمتطلبات التعليم العالي لتفعيل الائتمان الايجاري :

أن أسلوب التحليل العاملي يقوم أساسا على معاملات الارتباط بين المتغيرات (أي انه يعتمد في أظهار أهمية كل من هذه المتغيرات على أساس علاقة هذا المتغير بالمتغيرات الأخرى) . ومن خلال مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات يتم حساب القيم العينية التي تعطينا صورة واضحة عن عدد العوامل التي يمكن الحصول عليها . كما أن فهم التحليل العاملي يتطلب التعرف على عملياته الرياضية ألا أن هذه العمليات متعددة وتختلف باختلاف الطرق وخطواتها الرياضية ، إذ تعد طريقة المكونات الأساسية (principle components) المستخدمة في التحليل من أهم الطرق وأكثرها شيوعا واستخداما في المجالات الاقتصادية ، وبعد تطبيق هذه الطريقة تم الحصول على النتائج التي تؤكد على أهمية جميع متغيرات مجال الدراسة والتي تمثل المتطلبات المفترضة من قبل الدراسة فضلا عن أهمية الأبعاد المكونة لكل منها، فقد وقفت النتائج على أن اغلب المتغيرات الرئيسية والفرعية كانت متميزة وأوجدت عوامل ذات درجة تشبع عالية وفي ما يأتي عرض لتلك النتائج :

جدول رقم (10) : التحليل العاملي لمتطلبات التعليم العالي

الفقرة	المتغير	قيمة التشبع تنازليا	التميز	عدد العوامل	النسبة في التباين الكلي	القيمة العينية
X5	الدراسات الأولية– مناهج	0.918	متميزة	1	71.918	5.034
X4	المعاهد الإدارية – مناهج	0.886	متميزة			
X6	الدراسات العليا– مناهج	0.878	متميزة			
X2	الدراسات الأولية– كوادر	0.835	متميزة			
X3	الدراسات العليا – كوادر	0.833	متميزة			
X7	معارض الكتب	0.809	متميزة			
X1	المعاهد الإدارية – كوادر	0.770	متميزة			

المصدر : إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي للدراسة الميدانية

تشير نتائج التحليل العاملي لمتطلبات التعليم العالي الذي يتكون من سبعة إبعاد أو متغيرات فرعية (X7–X1) إلى النتائج الآتية التي يوضحها الجدول (10) :

1– ظهور عامل واحد رئيس لمتطلبات التعليم العالي يفسر ما نسبته (72%) من التباين الكلي وهي نسبة جيدة جدا، وقد حصل هذا العامل على قيمة عينية (5) وهي تزيد عن الواحد الصحيح الذي يمثل الحد الأدنى المقبول في مثل هذا التحليل .

2– إن جميع الأبعاد السبعة الممثلة لمتطلبات التعليم العالي كانت مميزة ، وهي تزيد كثيرا من القيمة الدنيا المقبولة والتي مقدارها(0.50) في مثل هذه التحليلات ، وبالتالي فان نسبة التميز للأبعاد السبعة كانت 100% .

3–تراوحت قيمة التشبع للأبعاد السبعة المكونة لمتطلبات التعليم العالي ما بين (0.9) كحد أعلى في المتغير (X5) الخاص بموضوع (الدراسات الأولية – مناهج) و (0.77) كحد أدنى في المتغير (X1) الخاص بموضوع (المعاهد الإدارية – كوادر) .

النتائـج :

1. المتوسط الحسابي لجميع فقرات محور التعليم العالي اكبر من (50) كما أن نسبة التوافر لجميع الفقرات اكبر(50%) ومستوى الدلالة لجميع الفقرات أقل من (0.05) ، وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على مدى توافر التعليم العالي في المجتمع موضع الدراسة بمستوى استجابة مرتفعة إذ حققت جميع العبارات متوسطا" عام مقداره (60.8) وبانحراف معياري (21.79) ونسبة التوافر 50%فأكثر (75.1)% .
2. أن الفقرة (مدى مقدرة المعاهد الإدارية على توفير كوادر متخصصة فنية في مجال تفعيل الأئتمان ألإيجاري) جاءت في المرتبة الأولى من حيث مستوى التوافر إذ بلغ متوسط العبارة (59.5) بانحراف معياري (20.40) ونسبة توافر بلغت (82%)
3. أما الفقرة (مدى مساهمة مناهج الجامعات العراقية / الدراسات الأولية في نشر المعرفة عن الأئتمان ألإيجاري) فقد جاءت في المرتبة الأخيرة إذ بلغ متوسط العبارة (59.8) بانحراف معياري (23.20) ونسبة توافر بلغت (67%) .
4. بلغت قيمة الوسط الحسابي (60) وهي اكبر من الوسط الفرضي والبالغ (50) وهذا يعني أن المعنوية لصالح الوسط الحسابي وبالتالي هذا يؤكد صحة الفرضية القائلة تتوفر في العراق متطلبات التعليم العالي لتفعيل الائتمان الايجاري ، من جانب أخر بلغت القيمة التائية المحسوبة (37.030) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.01) ودرجة حرية (129) والبالغة (2.33) وهذا يعني بان هناك فروقات ذات دلالة معنوية لمحور التعليم العالي

التوصيات:

لغرض تطوير متطلبات التعليم العالي اللازمة لتفعيل الائتمان الايجاري في العراق ينبغي :

1. ضرورة التركيز على مواءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل والاهتمام بالمناهج الحالية في الجامعات وبالتنسيق مع القطاع الخاص عند وضع الخطط التعليمية .
2. ضرورة تشجيع الجامعات على إقامة المؤتمرات العلمية وبأساليبها العالمية الراقية، وتشجيع الاساتذة على المشاركة بالمؤتمرات العالمية ببحوث علمية رصينة، أو حتى حضوراً في بعض المؤتمرات المهمة شرط أن يلقي الموفد عند عودته محاضرة حول كل ما جرى في المؤتمر، فضلا عن رصد المبالغ الكافية للمراكز البحثية لتُؤهلها من القيام بواجباتها على أفضل وجه.
3. توفير المكتبات الحديثة المتطورة ورفدها بأحدث الكتب والمجلات العلمية وربطها إلكترونياً بالمكتبات الرصينة المعروفة بالعالم.

المراجـع :

1. المحضار ، فتح محمد عمر ، (2005م) ، محاسبة عقود الإيجار ،دراسة تطبيقية في شركات الخطوط الجوية اليمنية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد ،جامعة دمشق ، سوريا .
2. المشوخي، حمد سليمان، (2003م) اقتصاديات النقل والمواصلات، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر .
3. الموزاني ، جعفر كاظم ، (2001م)، عقد الائتمان ألتأجيري ، دراسة قانونية ، أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة صدام ، بغداد ، العراق .
4. بارود ، احمد ، (2011م) ، معوقات تطبيق نظام التأجير التمويلي كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية : دراسة تطبيقية على المؤسسات غير المصرفية العاملة في فلسطين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ،الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين .

5. جواد ، انتصار محمد ، (2010م) ، جدوى وجودة التعليم المهني التجاري في العراق ، مجلة أبحاث ميسان المجلد 7 العدد 13 ص 268 .

6. دويدار ، هاني محمد ، (2002م) ، "التأجير التمويلي" ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان .

7. زاهي ، عبد الله ، (2008م) ،" اقتصاديات التعليم " ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن .

8. شمالي ، محمد جهاد خليل، (2013م) ، مدى إمكانية تطبيق أسلوب التأجير التمويلي في المصارف وشركات الصناعات الإنشائية العاملة في قطاع غزة : دراسة تطبيقية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية غزة ، فلسطين .

9. مجاهد ، أسامة أبو الحسن ،(1999م) ،"عقد التأجير التمويلي" ، دار الكتب القانونية ، القاهرة ، مصر .

10. مصطفى ، بالمقدم ؛ حنان ، بن عاتق زهيرة ، صاري ، (2005م)، " الريادة والإبداع : استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة " ، المؤتمر العلمي الرابع ، جامعة فلاديفيا ، كلية العلوم الإدارية والمالية ، يومي 15– 16مارس.

11. مطاوع ، سعد عبد الحميد ، (2001م)،" الإدارة المالية – مدخل حديث " ، القاهرة ، دار الإشعاع الفنية .

12. Abu Orabi, M. (2014). “The Impact of leasing Decisions on the financial Performance of industrial Companies”, Global journal of Management and Business Research, volume (14), Issue (2), version (1.0), pp. 25-44.

13. Salam, A. (2013). “Effects of Lease on Performance of SMEs in Bangladesh” International Journal of Science and Research, volume (2), issue (12), pp.367-370.

14. Severin, E. and Deghaye, M. (2007). “Determinants of the Choice leasing VS Bank loan: Evidence from the French SME by KACH”, Revista Invetigacion Operacional, VO1.(28), NO.(2), pp.120-130.